واقع حقوق الإنسان في ليبيا بين النزاع الداخلي وفرص التنمية المستدامة

THE REALITY OF HUMAN RIGHTS IN LIBYA BETWEEN INTERNAL CONFLICT AND OPPORTUNITIES FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

عياد محمد سمير[1] . قادة بن عبد الله عائشة[2]. عبد الصادوق أسماء[3]

[1]ابو بكر بلقايد-تلمسان-.حقوق الانسان و الحريات الاساسية.الجزائر.mohmmedsamir.ayad@univ-tlemcen.dz

[2]ابو بكر بلقايد-تلمسان-.حقوق الانسان والحريات الاساسية.الجزائر.aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

[3]ابو بكر بلقايد-تلمسان-.حقوق الانسان و الحريات الاساسية.الجزائر.esmaa.abdelsadok@univ-tlemcen.dz

ملخص

أظهرت الأوضاع في ليبيا بعد فترة التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية عن شرخ واضح في العلاقة الشرعية بين الحاكم والمحكوم، فالشعب الذي كان في وقت سابق يحاول التأقلم وسياسات القذافي، أصبح اليوم ناقماً عليها ومعارضاً لها، فالتغيّر في طرح الأفكار ومواكبة العولمة، دفع بالشعوب إلى المطالبة بمزيد من الحقوق والحريات.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ما بعد نظام القذافي الذي بنى سياساته ومصالحه على حساب الشعب الليبي، فالهاجس من فقدان الزعامة دفع بالقذافي إلى مناهضة شعبه وقمعه، الأمر الذي أدى إلى فقدان السيطرة ودخول ليبيا مرحلة الفوضى واللأمن، وما زادها تعقيداً الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان.

و بالتالي خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- أن الحالة الليبية حالة فشل دولاتي بامتياز نتيجة غياب الأمن والاستقرار.

- أن ما يحدث في ليبيا هو نتاج تنافس مصالح القوى الكبرى الباحثة عن مناطق نفوذ جديدة، خاصة وأن النفط الليبي يعتبر من أجود أنواع الطاقة.

- واقع حقوق الانسان في ليبيا مأساوي بالنظر إلى حجم الانتهاكات الممارسة بحق الشعب.

الكلمات المفتاحية: التدخل الإنساني، حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، ليبيا.

Abstract :

The situation in Libya, after a period of political, economic and social changes, showed a clear shout in the legitimate relationship between the ruler and the governed, as the people who were trying to adapt and Gaddafi's policies became condemned and opposed today, as the change in ideas and ideas and the globalization process led the people to demand more rights and freedoms.

The study aims to highlight Qaddafi's regime, whose policies and interests have been built at the expense of the Libyan people. The concern about the loss of leadership prompted Qaddafi to oppose and suppress his people, leading to a loss of control, chaos, and lawlessness in Libya, and further complicating massive human-rights abuses.

The study concluded a series of **results:**

-The Libyan situation is a case of the failure of my functions with distinction as a result of the absence of security and stability.

-What is happening in Libya is the product of competing interests of the major powers seeking new spheres of influence, especially as Libyan oil is considered one of the best.

-The reality of human rights in Libya is tragic given the scale of the violations perpetrated against the people.

Key words: Humanitarian intervention, Human Rights, sustainable development, Libya.

المؤلف المرسل: أ.د قادة بن عبد الله عائشة. aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

1.مقدمة:

أصبح التغيير ضرورة ملحة تفرضها متغيرات المرحلة الجديدة، فالشعوب أصبحت متعطشة لواقع أفضل في ظل سياسات التهميش والقهر التي تمارسها حكوماتها عليها، غير أن الرغبة في التغيير قابلها عنف وقمع من جانب مؤسسات الدولة التي رأت في ذلك خطراً عليها.

شكلت الحالة الليبية نموذجاً لممارسات عشوائية لنظام القذافي ضد شعبه، فهو الرافض لسياسات التغيير والمتمسك بجذور الماضي والغطرسة وقمع شعبه، وما زاد من ذلك تعقيد البيئة الأمنية الداخلية التي عرفت انفلاتاً أمنياً مع تزايد نشاط التنظيمات الارهابية والجماعات المسلحة التي استهدفت بالضرورة المواطنين.

انطلاقاً من هذا، ولمعالجة هذه الورقة البحثية قمنا بصياغة المشكلة البحثية التالية:

ما هو واقع حقوق الإنسان في ليبيا بعد التدخل الإنساني؟ وفيم تتمثل استراتيجيات حماية حقوق الإنسان في ليبيا؟

1.1أهمية الدراسة

- معرفة ما تتركه التحولات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية وانعكاس ذلك على الشعوب المستضعفة.
- تسليط الضوء على الحالة الليبية وما عرفته من تحولات سواء داخلية أو حتى خارجية.

2.1منهجية الدراسة:

تم معالجة هذا الموضوع انطلاقاً من مقاربة **الأمن الإنساني** فهي مقاربة تعتمد التركيز على أهمية الفرد في العملية الأمنية والتنموية، وتجعله محور اهتمامها، ضف إلى ذلك المقاربة القانونية من خلال البحث في مختلف القوانين والاتفاقيات بخصوص الشأن الليبي، أيضاً مقاربة **الدولة الفاشلة** بحيث أن ليبيا أصبحت تعاني فشلاً دولاتيا مؤسساتياً وغير قادرة على تأمين حدودها والدفاع عن أفرادها.

2. أثر التدخل الدولي على حقوق الإنسان في ليبيا

سنحاول في هذا المحور توصيف الوضع الأمني في ليبيا وإقرانه بحقوق الإنسان وذلك في خضم نظام القذافي وحتى ما بعد القذافي.

1.2 توصيف البيئة الأمنية في ليبيا قبل التدخل:

تعتبر الحالة الليبية حالة خاصة، فهي دولة من الناحية القانونية (إقليم، شعب، سيادة) غير أنها تفتقر للناحية الموضوعية، كونها تمتاز بغياب أطر بناء الدولة العصرية وغياب ما يعرف بدولة المؤسسات واختصار كافة فعاليات المجتمع وولاؤه لشخص "معمر القذافي" –رحمه الله- وحاشيته، حيث سعى إلى توسيع دائرة الموالاة وتكريس مبدأ "الشخصانية" والحكم الأحادي، والتنظيم القبلي والشعبوي لفئات المجتمع والاعتماد على الاقتصاد الريعي، وهو ما أدى إلى إهمال مأسسة الدولة وتحديث نظامها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي (فرحاتي، 2016).

أما مجال تشريعات حقوق الإنسان، فإن ليبيا من الدول الموقعة على غالبية المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ليبيا عضو في ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،وميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والاتفاقية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ، و اتفاقية حقوق الطفل ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .(Karbal, 2020)

وعلى الصعيد الوطني، أعلن "القذافي" عدة تصريحات وسن العديد من القوانين بدءا بما أسماه القذافي "الإعلان الأول لثورة الفاتح الكبرى" واعتبره "انتصار الحرية النهائي على هذه الأرض". أذاع "القذافي" الإعلان على الإذاعة الليبية صباح يوم الاثنين 1 سبتمبر 1969، ثم سن الميثاق الأخضر العظيم لحقوق الإنسان في حقبة الجماهيرية في جوان 1988، وهذا الميثاق، مثل جميع القوانين الأخرى التي تم سنها في عهد القذافي، دعا إلى الحق في الحياة الشخصية وحرية الأفراد وأمنهم.(Karbal, 2020)

سُن "قانون تعزيز الحرية" في عام 1991 لضمان سلامة الأفراد وحريتهم. ومع ذلك، فإن "قانون تعزيز الحرية" كان غامضًا ويمكن تفسيره لصالح النظام وليس الشعب. على سبيل المثال، تنص المادة (8) على أن "لكل مواطن الحق في التعبير عن أفكاره وآرائه علانية في المؤتمرات الشعبية ووسائل الإعلام الجماهيرية". ومع ذلك، تظل المادة (8) نصها كما يلي: "لا يجوز التشكيك في ممارسة هذا الحق ما لم يتم استغلاله للإضرار بسلطة الشعب لأغراض شخصية". ولكن المشكلة في هذا أن التفسير الوحيد لمصطلح "سلطة الشعب" كان سلطة القذافي نفسه "كقائد الشعب".(Karbal, 2020)

إن استئثار السلطة السياسية بالثقافة السياسية من خلال السيطرة والتحكم في وسائل وقنوات التنشئة الاجتماعية والسياسية وتوظيفها باتجاه يخدم أهداف السلطة السياسية ومصالحها المتمثلة في المحافظة على واقع سياسي يكرس هيمنتها وديمومتها السياسية، مما أدى إلى تدني وغياب مجتمع مدني ليحل محله المجتمع القبلي العشائري (القريشي، 2018، صفحة 327).

دخلت ليبيا مع القذافي مرحلة حرجة بدليل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها عقب حادثة لوكربي، ضف إلى ذلك سلوكيات الرئيس والتي من خلالها برهن على شعبوية طرحه، الذي يفتقر إلى الأسس والمعايير، فهو الداعي إلى تأسيس دولة الطوارق الأمر الذي خلق صراعات ونزاعات بينية في منطقة الساحل والصحراء، وهو الذي صال وجال دول العالم معلناً عن معارضته للنظام الدولي، كل هذا وليبيا تعاني من أزمات داخلية وبنيوية وهشاشة في الأوضاع الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية.

تبعاً لهذه الظروف المتردية، وتزامناً وأحداث التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية سنة 2011، عبّر الشارع الليبي بدوره عن رفضه التام لسياسات "القذافي" وهي الاحتجاجات التي قابلها بالسلاح، مما زاد من غضب الجماهير المتعطشة لواقع أفضل ومزدهر، تعبّر عن تطلعات الشعب الليبي وطموحاته في النهوض بدولته، غير أن زيادة معدلات الاحتجاجات ووقوع ليبيا فريسة للصدامات الداخلية بين النظام والفصائل القبلية من جهة، وبين ليبيا والمجتمع الدولي من جهة أخرى.

سارعت دول التحالف الغربي إلى استصدار قرارين من مجلس الأمن ممهداً الطريق أمام تدخل حلف الناتو في ليبيا، فصدر القرار الأول بتاريخ 26 فيفري 2011 تحت رقم 1970، مطالباً لوقف العنف فوراً والدعوة إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وحظر توريد جميع أنواع الأسلحة إلى طرفي النزاع في الجماهيرية الليبية، أما القرار الثاني فقد صدر بعد أقل من شهر تحت رقم 1973 وبالضبط بتاريخ 17 مارس 2011، أعلن فيه عن عدم احترام السلطات الليبية للقرار الأول، وأدان الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري، التعذيب، الاعدامات المتكررة، والإعدام بإجراءات موجزة، وذكر بالهجمات الواسعة التي تشن على السكان المدنيين والتي اعتبرت جرائم ضد الإنسانية (حدرباش، 2017، صفحة 121).

تأكّدت اللجنة من أنَّ قوات القذافي أطلقت النار على المتظاهرين في مصراتة، مما أدى لوقوع قتلى وجرحى. وأشارت شخصية عسكرية كبيرة إلى أن اللواء الثاني والثلاثين أصدر تعليمات للقادة الميدانيين بإطلاق النار على المدنيين، وقد أعلمَ أطباءٌ لجنة تقصي الحقائق أنه بين 20-21 فبراير 2011 جيءَ بأكثر من 200 جثة إلى المشارح. وقد مُنِع محتجون من تلقي العناية الطبية في حين لم يَسْعى آخرون إلى المعالجة الطبية لخشيتهم المبرّرة من الاعتقال. وعلاوةً على ذلك، تلقت اللجنة تقارير عن محتجين أُطلِقَ النار عليهم خارج المساجد بعد صلاة الجمعة خلال فبراير مارس 2011. كما زُعم أن قوات القذافي استولت على سيارات إسعاف كي تستخدمها في دوريات أمنية وفي اعتقال المحتجين (الانسان، 2011).

2.2حقوق الإنسان في ليبيا بعد قرار التدخل

تبعاً للأوضاع المعقدة التي كانت تعيشها ليبيا، حظي قرار التدخل العسكري الغربي بنوع من القبول نتيجة لطبيعة النظام الليبي وفقدانه البعد الأخلاقي لاستخدامه القوة وبكثافة ضد المتظاهرين المدنيين سلمياً، إلا أن العمليات العسكرية أثرت في الرأي العام العربي آخذاً في الاعتبار حساسية الرأي العام للتدخل العسكري الأجنبي بعد احتلال العراق، وترجع خلفية هذا التدخل العسكري إلى تركز المصالح الدولية في ليبيا بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في افريقيا (السياسات، مارس2011، صفحة 1)

ففي ليبيا وحدها مثلاً، فإن الأسواق السوداء نفسها التي تؤمن جوازات السفر المزورة والقوارب الواهية للمهاجرين، يمكن أيضاً أن تؤمن الحشيش لتجار المخدرات الأوروبيين والصواريخ المحمولة على الكتف للمقاتلين السوريين، كما أصبحت تدفقات المخدرات والأسلحة والأشخاص عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط حلقة تغذية راجعة لانعدام الإستقرار (غراند-كليمنت، جويلية 2017، صفحة 2).

أكدت "إلهام سعودي" أن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية قد وقعت بالفعل على مدار اثنين وأربعين عاماً من حكم القذافي، وقدر عدد الوفيات –حسب ما قدمته- بما يقارب 30.000 حالة، فضلاً عن 50.000 شخص اختفوا قسرياً منذ بدء الانتفاضة (فرحاتي، 2016، صفحة 113).

تتعرض حقوق الإنسان إلى مجموعة من الانتهاكات في مختلف أنحاء البلاد، وذلك على النحو التالي:

- ✓ **ارتكبت جميع الأطراف جرائم حرب** وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ومن ضمنها هجمات عشوائية ومباشرة على مدنيين وممتلكاتهم، كما اختطف مئات من الناس وعذبوا بسبب ولاءاتهم القبلية أو السياسية المفترضة، أو بسبب أصلهم أو آرائهم.
- ✓ **المجموعات المسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة** حيث استولى ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية على بعض المناطق حيث نفذ عمليات قتل على شاكلة إعدامات علنية، وكان أحياناً يترك جثامين الضحايا ملقية في الأماكن العامة، نفذ أيضاً الجلد العلني وبتر الأطراف، ونشر بعض الجرائم على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الدعاية.
- ✓ **مهاجرون ولاجئون يواجهون انتهاكات جسيمة**، بحيث أن الكثير منهم يتعرضون للتعذيب، والاستغلال والاعتداء الجنسي سواء خلال تهريبهم من ليبيا باتجاه أوروبا أو في داخل ليبيا واحتجز آخرون لأجل غير مسمى. وحاول الآلاف مغادرة ليبيا وعبور البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا في مراكب غير صالحة للإبحار، وغرق أكثر من 2880 شخص في عام 2015 عندما كانوا يحاولون مغادرة هذا البلد الواقع في شمال أفريقيا باتجاه إيطاليا.
- ✓ **يدفع المدنيون تكلفة النزاع والعنف الذي يعصف بالبلد**، يحتاج نحو 2.5 مليون إلى مساعدات بما في ذلك الماء النقي، والصرف الصحي، والمواد الغذائية. بالإضافة إلى العديد من المستشفيات والعيادات التي اضطرت إلى إغلاق أبوابها سواء بسبب الأضرار التي لحقت بها أو بسبب عدم قدرة المرضى على الوصول إليها بسبب القتال. أضف إلى ذلك أن نحو 20% من الأطفال في ليبيا ليس بإمكانهم الذهاب إلى المدارس.

- ✓ **حرية التعبير تحت الهجوم** تعرض صحفيون، وناشطون في مجال حقوق الإنسان وعاملون في منظمات غير حكومية إلى التهديد، والاختطاف، والاغتيال من قبل مجموعات مسلحة مختلفة. وتعرضت محطات تلفزيون إلى التخريب، وإضرام النيران فيها وهجمات بقذائف هاون. وسجلت منظمة صحفيون بلا حدود أكثر من 30 هجوماً ضد صحفيين ما جانفي ونوفمبر 2015.
- ✓ **تراجع في حقوق النساء** بحيث تعرضت ناشطات نسويات إلى الترهيب والتهديد، كما استهدفت نساء يسافرن بمفردهن بدون مرافق إذ تعرضن إلى مضايقات من قبل أفراد الميليشيات.
- ✓ **النظام القضائي لا يكاد يعمل**، حيث أغلقت المحاكم في بعض المدن أبوابها بسبب المخاطر المحيطة بعملها إذ تعرض قضاة ومحامون لهجمات واختطافات. والآلاف من الناس الذين اتهموا بالولاء لنظام "القذافي" احتجزوا لسنوات بدون أن توجه إليهم تهم رسمية أو يحاكموا (الدولية، 2016) .

كشف مجلس الحريات عن حجم الانتهاكات بالأرقام، وتحدث عن 22 حالة خطف من جهات مجهولة، واختفاء 12 مواطنا ليبيا، ورصد 32 واقعة تهجم واعتداء مسلح، واعتقال وتعذيب 27 متهما، وحرمان 19 معتقلا من مقابلة عائلاتهم أو معرفة مصيرهم، كما أشار التقرير أيضاً إلى 89 حالة اعتقال دون سند قانوني من جهات معلومة. أما قضايا الخطف والقتل فقد بلغت ست قضايا، وأخيرا تهجير قسري لخمسة ليبيين (د.ذ.ك، 2013).

قالت "ستيفاني وليامز" الممثلة الخاصة للأمين العام بالإنابة، إن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تواصلت في ليبيا وسط إفلات كامل وتام للعقاب، كما وأوضحت أن "معاناة المدنيين تستمر أكثر من غيرهم، حيث يحتاج مليون شخص الآن إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية، بما في ذلك 400 ألف ليبي من النازحين، إلى جانب 654 ألفا من المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء" (المتحدة ا.، 2017).

واستنتجت اللجنة الدولية لتقصي الحقائق أنَّ الثوار (أو القوات المناهضة للقذافي) قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة، من بينها جرائم حرب وخروقات للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووجدت اللجنة أنَّ هذه الانتهاكات تشتمل على القتل غير المشروع، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والاختفاء القسري، والهجمات العشوائية، والنهب (المتحدة ا.، 2017).

كما وثقت "هيومن رايتس ووتش" انتهاكات لقوانين الحرب من قبل القوات المسلحة والقوات الأجنبية المرتبطة بها، تشمل القصف المدفعي غير المتناسب والعشوائي، وغارات جوية وضربات بطائرات بدون طيار قتلت وأصابت مئات المدنيين ودمّرت البنية التحتية المدنية. كما استخدمت القوات الذخائر العنقودية والألغام الأرضية والمفخخات المحظورة دوليا في الضواحي الجنوبية لطرابلس، ووثقت أيضا قضايا مثل التعذيب، وإعدامات بإجراءات موجزة، والتمثيل بجثث المقاتلين من قبل هؤلاء المقاتلين، وذكرت أن هناك تقارير حديثة عن اكتشاف ثمانية مقابر جماعية على الأقل في بلدة "ترهونة" جنوب شرق طرابلس، ومواقع أخرى في ضواحي طرابلس تضم عددا غير معروف من الجثث.

ووصفت الممثلة الخاصة الوضع في جنوب العاصمة طرابلس شهر أفريل 2019 وحتى إخراج قوات الجنرال حفتر، قائلة إن سكان العاصمة البالغ عددهم مليوني شخصاً ظلوا يرزحون تحت قصف شبه مستمر الى جانب الانقطاع المتكرر لإمدادات المياه والكهرباء، "وهو وضع فاقمت منه القيود المفروضة على التنقل نتيجة للتدابير الوقائية التي تم اتخاذها في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19."

3.مشاريع التنمية المستدامة في ليبيا

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تنبع من الكيان و تشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف الى تبديل الابنية الاجتماعية وتعديل الادوار والمراكز وتحريك الامكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية و بناء دعائم الدولة العصرية.

1.3.مفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة مع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعة من جهة اخرى، وقد اصبح العالم اليوم على قناعة تامة بان التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف وهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحيات في الحاضر والمستقبل. (المستدامة ا.، 2011).

ان التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب ان تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة فحسب. فبدون المشاركة والحريات الاساسية لايمكن تصور قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها (النور م.، 2018، الصفحات 57-58)

و من التعاريف الاحادية للتنمية المستدامة:

التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار- التنمية التي لا تتعارض والبيئة –التنمية التي لا تضع نهاية لعقلية لانهائية الموارد الطبيعية.

تعريف تقرير بورتلاند التي اصدرته اللجنة الدولية للبيئة و التنمية في عام **1987** بعنوان "مستقبلنا المشترك": التنمية المستدامة هي التنمية الت تلبي احتياجات الحاضر دون ان يعرض الخطر قدرة الاجيال التالية على اشباع احتياجاتها".

تعريف منظمة الاغذية و الزراعة (الفاو) لتنمية المستدامة الذي تم تبنيه عام **1989:** "هي ادارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (مكونات، 2020).

عرفها **بيزي** بانها :" منفعة غير منخفضة لعضو المجتمع لألف عام قادم"، هذا التعريف يستند الى مفهوم المنفعة المتحققة و التي تتسم بالانخفاض خلال مدة زمنية طويلة. اما **بيج** فقد عرفها بانها "الحفاظ على الفرص للأجيال القادمة " وهذا يعني بان الموارد الحالية هي ليس من حق الاجيال الحالية وانما للأجيال القادمة التي لها حق فيها لذلك لا يمكن للأجيال الحاضرة ان تستنزف جميع الموارد المتوفرة حاليا (محسن، 2013).

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، اجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، واحداث تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والانتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم)النور ع .ا(2019, p. 5 .,

التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية) النور ع . ا(2019 .,

1.1.3.حسب البرنامج الانمائي للأمم المتحدة تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- ✓ تحقيق نوعية حياة افضل للسكان، حيث تعمل على تحسين نوعية حياة الانسان و هذا من خلال الاهتمام بمقاييس الحفاظ على نوعية البيئة و التهيئة العمرانية.
- ✓ احترام البيئة الطبيعية من خلال توطيد العلاقة بين البيئة ونشطات السكان لتصبح علاقة تكامل وانسجام.
- ✓ تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة عن طريق تنمية احساسهم بالمسؤولية اتجاهها وتشجيعهم على المشاركة الفعالة في اعداد وتنفيذ ومتابعة و تقديم برامج مشاريع التنمية .

- ✓ تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية.
- ✓ تحقيق نمو اقتصادي تقني وربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع (صاطوري، 2016، صفحة 307).

المصدر: الموسوعة العربية الشاملة، في:https://www.mosoah.com

ان تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل احد اهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم و منها **ليبيا**، وعليه اولت هذه الاخيرة **اربع قواعد اساسية** وهي: قهر التخلف وتحقيق التقدم، تنمية وترقية البنية الاساسية ونشر التعليم، وزيادة الناتج الاجمالي المحلي، ولكن مع سيطرة القطاع العام في دولة ريعية قليلة السكان فقد انتج ذلك نموذجا مشوها للتنمية، وبدلا من التركيز على الانسان الذي يمثل عماد التنمية، فقد كان تركيز الحكومات الليبية منصبا على البعد الاقتصادي للتنمية من خلال الناتج المحلي والقيمة المضافة لعناصر الانتاج والاكتفاء الذاتي وفرض السياسات الحمائية للصناعات الوطنية (الترهوني، 2019).

الجدير بالذكر هنا هو ضرورة بناء الانسان قبل بناء العمران، فالتنمية البشرية في الحالة الليبية تمثل حجر الزاوية وهي ضرورة قصوى بالمقارنة مع التنمية المكانية، ومن هنا يأتي دور الدولة او الحكومة في التوزيع الافقي للعوائد الكلية، والمبنية اساسا على التخطيط والتكامل بين كامل مكوناته وضرورة توفير البنية التحتية المتكاملة مع تسهيل الاجراءات وتسجيل الاعمال من خلال ما يسمى بـ" **Index Ease To Doing Business**" ، مع منح اعفاءات ضريبية وجمركية للاستثمار بالمناطق البعيدة والاقل حظا لغرض تحقيق هدفين: الاول هو خلق تنمية مكانية، والثاني هو تشجيع الهجرة العكسية من المدن الى خارجها (الترهوني، 2019).

في نفس السياق نسلط الضوء على: "**مشروع مولان**" هو مشروع توعويّ يقوده شباب مراهقون، وفي مقتبل العشرينات، للتوعية بأهداف التنمية المستدامة، ولتقديم نشاطات محلية لتشجيع المجتمع للعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، قام المشروع عام **2019** بتصميم سلسلة فيديوهات توعوية بعنوان "**الاستدامة بالليبي**" للحديث بلغة شبابيّة حول الأهداف **17** للتنمية المستدامة، وأهمية العمل عليها في ليبيا، والحلول التي بالإمكان البدء فيها.

يرى المشروع أنّ تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يأتي دون سلام واستقرار وحكومة فعّالة في مجال القانون، وقاموا باختيار الهدف **16** كأوّل هدف ليتحدثوا عنه في سلسلتهم التوعوية وهو "**السلام والعدل والمؤسسات القوية**" (ابراهيم، 2020)

يمكن القول انه لتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها ومنهاجها الشمولي لابد من وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، لذلك يستوجب تحديد محاور التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة وإيجاد مؤشرات في تلك المحاور للتأكيد من تحقيق التنمية المستدامة.

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب، كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي- إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة(seo-ar, 2020) على سبيل المثال في حالة ليبيا دائما:

التعليم: تنفيذا للبند 4 لخدمة التعليم بليبيا عقد اجتماع بمقر اليونسكو بين المندوب الدائم لليبيا الدكتور عبد القادر المالح، ومدير قطاع التربية في اليونسكو السيد **"كيان تانغ"**، وبحضور مدير المكتب الإقليمي لليونسكو في بيروت الدكتور محمد بن همّام، تم فيه وضع خارطة طريق لتنفيذ بنود الهدف الرابع للتنمية المستدامة حول التعليم لعام 2030 في ليبيا.

الأهداف العامة:

- ✓ التقييم العام لوضعية التعليم في ليبيا وبخاصة في ظل الظروف التي مرت بها ليبيا في السنوات الأخيرة وآثار وتداعيات ذلك على النظم التعليمية في ليبيا.
- ✓ استقراء سبل دعم قدرة النظام التعليمي الليبي على الاستجابة للمتطلبات الآنية والمستقبلية وفي إطار الهدف الرابع للتنمية المستدامة/ جدول أعمال التعليم 2030 من أجل العمل على تحقيقه.
- ✓ وضع اسس خطط العمل المستقبلية للتدخلات التربوية المطلوبة على المستوى الوطني.

الأهداف المحدّدة:

- ✓ تحليل الوضع التربوي الراهن في ليبيا وأهم الفجوات والاحتياجات الحالية.
- ✓ عرض ومناقشة المؤشرات التربوية الوطنية الليبية في ضوء المؤشرات العالمية.
- ✓ استعراض بعض الخبرات العربية والدولية فى دعم جودة التعليم خلال فترات ما بعد الطوارئ والأزمات.
- ✓ الاخذ بالسياق العالمي والإقليمي والوطني لأهداف التنمية المستدامة والهدف الرابع – جدول أعمال التعليم 2030 (إعلان إنشيون 2015)
- ✓ وضع توصيات وخطة عمل على المدى القصير للتدخلات التربوية المطلوبة على الصعيد الوطني.
- ✓ وضع أسس واستراتيجيات العمل على المدى المتوسط والطويل للتدخلات التربوية المطلوبة على الصعيد الوطني (اليونيسكو، 2017).

احصائيات متفرقة حول ليبيا و اهداف 17 للتنمية المستدامة

تمثل البيانات في الصور المرفقة مجموعة الاحصائيات التي تخص الاهداف الفرعية لأهداف التنمية المستدامة 17 المتعلقة بليبيا مقارنة مع دول عربية مختلفة اعتمادا على مؤشرات التنمية المستدامة لأفريقيا و منطقة الشرق الاوسط لسنة 2019.

رصد مؤشر التنمية انحدارا رجعت به ليبيا 26 درجة أو موقعا إلى الوراء حتى استقرت في الموقع 8 بعد المئة ووصف التقرير هذا التراجع بأنه من ضمن "الانخفاضات الثلاثة الأكثر حدة في تصنيف التنمية البشرية" ، يمكن القول ان ليبيا هنا دخلت مرحلة المنافسة مع دول التنمية البشرية المتوسطة بعد أن كان موقعها السابق 82 يضعها ضمن دول التنمية البشرية المرتفعة، وقبل ذلك كانت في عام 2011 في المرتبة 64 على الرغم من انخفاض مرتبة ليبيا عشرة مواقع في ذلك العام ولكن لم تنتقل من تصنيف دول التنمية البشرية مرتفعة حيث كانت حينها – أي عام 2011- في الترتيب الخامس إفريقيًا والسادس عربيًا بحسب مؤشر2011 (tripoli4libya.blogspot، 2018).

هذا دليل على تراجع مستويات التنمية المستدامة بعد الثورة مباشرة نتيجة ل:

الدمار الذي لحق بالمنشئات النفطية وموارد الدولة- عدم الاستقرار السياسي والامني- غياب العدالة وظهور المشكلات المجتمعية- دعوات الانقسام والحكم الذاتي في بعض المناطق (http://loopsresearch.org/media/images/photo3ew7dlj5oc.pdf, 2016).

نتيجة لما سبق عملت العديد من مراكز البحوث في عديد الجامعات الليبية على تنظيم مؤتمرات تخص التنمية المستدامة والبحث في سبل تحقيق الاهداف 17، منها : جامعة بنغازي التي نظمت :" مؤتمر البحث العلمي والتنمية المستدامة بتاريخ :2017/12/25.27" و عمدت اللجنة المنظمة الى الوصول الى مجموعة من التوصيات منها:

1- العمل على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في الجامعات الليبية والعمل على تطوير الاستراتيجيات والخطط التي تضمن للجامعات تنوع مصادر دخلها.

2- العمل على اعادة تصميم البرامج التعليمية والاكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل في القطاعات المختلفة.

3- بناء قاعدة بيانات للباحثين الليبين في كافة المؤسسات بمختلف القطاعات، والعمل على تعزيز التواصل فيما بينهم في في المجالات البحثية المختلفة بما يدعم عملية التنمية.

4- التوجه لخلق مصادر بديلة في ليبيا عن النفط مثل الطاقات المتجددة والتقنيات الحيوية، مما يعزز الاقتصاد الوطني و يدعم عملية التنمية المستدامة وضرورة مواكبة الجهات التشريعية والتنفيذية للدولة لهذا التوجه.

5- السعي لزيادة اساليب التنمية المكانية والريفية، مما يساهم في ادارة عجلة الاقتصاد الوطني بالشكل الافضل (المستدامة ا.، 25-2017/12/27).

4. تدابير بناء السلم في ليبيا: مقاربة الأمن الإنساني

سنحاول في هذا المحور تبيان العلاقة بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني خاصة في الحالة الليبية التي تعتبر حالة خاصة في الدراسات الأمنية، بالنظر لما تمر به من لا استقرار أمني، وفوضى داخلية زادها الحضور الواسع للتنظيمات الإرهابية، وبالتالي فالخطوة الأولى نحو ليبيا جديدة هي العمل على إرساء أسس الدولة وإيفاد القانون، وإرجاع الأمن والسلام والاستقرار للدولة.

يعد مفهوم الأمن الإنساني نقطة التحوّل في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض إلى أمن من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها، وعلى أرضها. ويمثل هذا المفهوم عودة إلى أمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن (العدوي، 2020، صفحة 4)، فالأمن الإنساني مفهوم له مكنونات متعددة، تهدف إلى الوفاء باحتياجات الأفراد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وعبر المجتمع العالمي في القمة الاجتماعية مارس 1995 عن موافقته بأن التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعيّة هي أمور لا يمكن الاستغناء عنها؛ لتحقيق واستمرار السلام، الأمن داخل وفيما بين الأمم (العدوي، 2020، صفحة 8).

تنطلق عملية بناء السلم في ليبيا من فرضية أن الليبيين هم الأقدر على بناء دولتهم بمساعدة دولية في مجال تدريب القوات وحفظ السلم، وعدم عودة الصراعات من جديد إلى الدولة عن طريق وضع أسس متينة للسلم والتنمية الدوليين (المتحدة ق.، 2020)، مع ضرورة اتخاذ تدابير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها (القريشي، 2018، صفحة 285)، لتحفظ بذلك أمن الدولة الليبية من جهة وأمن أفرادها من جهة أخرى.

ضف إلى ذلك ضرورة إيجاد أرضية للسلام وتحييد كل ما من شأنه أن يؤثر على أمن الليبيين واستقرارهم، العمل على تأمين ظروف معيشتهم الصحيّة والحياتية، والأكثر من ذلك هو التنمية على مختلف المجالات، وإعطاء الفرصة للجميع للمشاركة في إعادة بناء ليبيا جديدة قائمة على دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان.

تسعى الجهود الليبية إلى تشجيع تواجد المجتمع المدني ودوره في إعادة بناء المجتمع المحلي، وإعطاء منصة للنساء المحليات والناشطين الشباب لمشاركة أراءهم والمطالبة بحقوقهم (peace، 2016)، بفرض قانون يحمي حقوق الإنسان ضد مختلف الاعتداءات الجسيمة في ظل الأوضاع المزرية التي تعيشها ليبيا.

من المهم أيضاً أن تهتم الدولة الليبية بدارسة كيفية إتمام عملية التنمية المكانية والبشرية بالاعتماد على تحليل طبيعة الأماكن المختلفة بها والموارد التي تمتلكها هذه الأماكن، ولكي يتم ذلك ينبغي توفير نوع من الاستقرار السياسي والوحدة بين المناطق والطوائف والقبائل، والاعتماد على التخطيط الاستراتيجي الشامل بهدف التنمية المستدامة بإعادة ترتيب الأولويات بناء على التحديات التي تواجه الدولة، تحقيق التوازن التوزيعي لمشروعات التنمية من خلال الاعتماد على عناصر ديموغرافية واضحة تصحح الخلل الاستراتيجي للوضع الراهن، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تحقيق التنمية المكانية القائمة على استغلال الموارد وتنويع القطاعات الإنتاجية مما يساهم في رفع كفاءة الخدمات في كافة مناطق ومدن الدولة ويزيد من حالة التماسك بين هذه المدن ويقلل من حالات التنازع فيما بينها، وفتح الطريق أمام وجود مجتمع مدني قوي وفعال في ليبيا يساعد الدولة على تحقيق التنمية المكانية في كافة المناطق ويساهم في تعريف الدولة بالاحتياجات المناطقية (http://loopsresearch.org/media/images/photo3ew7dlj5oc.pdf، 2016، الصفحات 21-23).

5.نتائج الدراسة:

-تكثيف برامج التعاون الدولي الإنساني لمساعدة ليبيا في إعادة الإعمار.

-جعل الفرد الليبي محور العملية الأمنية التنموية بتأمين حقوقه والدفاع عنها ضد مختلف أشكال التهديدات الأمنية.

- ايفاد مبعوثي للجنة تقصي الحقائق لتتبع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا.

-تنمية حس الانتماء للمستقبل و اعتماد التخطيط المستقبلي كاستراتيجية حياتية للأفراد والجماعات.

-العمل على زرع روح المواطنة الذي يعترف بالأخر وبحق الاسناد الى المواثيق الدولية لحقوق الانسان في حرية القول والعمل و ابداء الراي.

7.الخاتمة

تظهر الدراسة ان التنمية المستدامة يمكنها ان تلعب دورا محوريا في عملية بناء السلام في ليبيا، اذ يمكن السعي للوصول الى تحقيق مجموعة الاهداف السالفة الذكر(ضمن البحث) ليكون لليبيا موقع في خارطة التنمية المستدامة ضمن تقارير التقييم والمتابعة للمم المتحدة. شرط التركيز على عنصر الشباب و الهدف 16، والعمل عليه ضمن الحلول والسياسات والبرامج الداعمة للخروج من الازمات مع مراعاة مبادئ حقوق الانسان و حماية المجتمع من التهديدات العديدة العبرة للحدود بفاعلية الامن الانساني.

قائمة المراجع:

1.منخي القريشي حيدر موسى، (2018)، أثر التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة العراق وليبيا أنموذجاً، القاهرة، المركز العربي للنشر و التوزيع.

2.فرحاتي عمر، اوشريف يسرى، (2016)، تداعيات الازمة الليبية على الامن في الجزائر، الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع.

3.حدر باش لوهاب، (2017)، تدخل حلف الناتو في ليبيا و انعكاساته على الامن الوطني الجزائري، مجلة ابحاث قانونية، العدد4، الصفحة.121

4.احمد النور مأمون، (2018)، التنمية المستدامة، مجلة الامن و الحياة ، العدد361، الصفحة 57-58.

صاطوري الجودي، (2016)، التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات، مجلة الباحث، العدد16، الصفحة 307.

5.علي العدوي محمد احمد، الامن الانساني و منظومة حقوق الانسان: دراسة في المفاهيم و العلاقات المتبادلة، مجلة مركز الاعلام الامني، الصفحة .04

6.(سبتمبر2016)، تحديات التنمية المكانية في ليبيا، مجلة المنظمة الليبية للسياسات و الاستراتيجيات، الصفحة 18. http://loopsresearch.org/media/images/photo3ew7dlj5oc.pdf.

7.ادم النور عز الدين، (2020)، التنمية المستدامة بين النظرية و التطبيق، ، مجلات علمية ، الصفحة5. https://www.noor-book.com/-pdf.

8.(مارس 2011)، التدخل العسكري الغربي و مستقبل ليبيا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الصفحة1.

9.بيرسي باولي جياكومو- ماكينزي مايكل- غراند كليمنت سارة، (جويلية2017)، عين على البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة راند، الصفحة.2

10.(2011)، تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول ليبيا ، الامم المتحدة (مجلس حقوق الانسان).

11.عبد الله ونيس الترهوني (2019)، ليبيا والتقرير الدوري عن اهداف التنمية المستدامة في قارة افريقيا للعام 2019، في:

https://sada.ly/2019/12/06/ (consulté le : 1/11/2020 a 17 :30)

12.مهدي مهر غيلان، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محسن (2013)، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية المتقدمة، في:

https://journals.squ.edu.om/index.php/jeps/article/view/3066 (consulté le:28/10/2020 a 20.30)

13.د.ذ.ك، (2013)، "تقرير ليبي: انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان"، مركز الجزيرة. في الموقع الإلكتروني:

https://www.aljazeera.net/ (consulté le : 16/10/2020 a 20 :27.)

14.(2011)، التنمية المستدامة، في:

https://www.mouwazaf-dz.com/t11567-topic (consulté le: 26/10/2020 a 18 :30).

15.(2020)، التنمية المستدامة مفهوم تعريف و ابعاد و مكونات، في: الشبكة العربية للتميز والاستدامة:

https://sustainability-excellence.com (consulté le : 26/10/2020 a 20 :30.)

16.(2016)، منظمة العفو الدولية، ليبيا منذ الربيع العربي، في :

https://www.amnesty.org/ (consulté le : 24/10/2020 a 20 :13.)

18.(2017)، مستقبل التعليم في ليبيا: سبل تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، في:
https://www.libya-unesco.org/dyn/ (consulté le 2/11/2020 a 14.00).

19.(2017)، الأمم المتحدة، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، في :
https://news.un.org(/consulté le :7/10/2020 a 19 :38.)

20.عبد القادر الاجطل(2018)، مؤشرات التنمية : ليبيا تتراجع 44 موقعا في سبع سنين، في :
https://tripoli4libya.blogspot.com/2018/09/44.html (consulté le 2/11/2020 a 15 :30)

21.(2020)، ليبيا: الأمم المتحدة تنشئ لجنة لتقصي الحقائق"، في human rights watch :
https://www.hrw.org/ (consulté le :21/10/2020 a 22 :18.)

22.ريما ابراهيم(2020)، ليبيا والاهداف 17 للتنمية المستدامة، في:
https://hunalibya.com/local-affairs/10369/ (consulté le :15/10/2020 a 20.45).

23.(2020)، مفهوم التنمية المستدامة : تنمية الموارد البشرية، في :
https://www.seo-ar.net (consulté le 2/11/2020 a 14.30.)

24.(2020)، الأمم المتحدة، بناء السلام، في:
https://www.un.org (/consulté le : 24/11/2020 a 20 :21).

25.(2017)، مؤتمر البحث العلمي و التنمية المستدامة، ليبيا، في:
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=872561536237856&id=762162373944440
(consulté le :3/11/2020 a 15 :00).

26. Mohamed Karbal(2020), « Libya : Human Right in Libya : During and After Gaddafi »,sur site :
https://www.mondaq.com/ (consulté le : 25/11/2020, a : 20 :13)

27. (2016)libyan women's platform for peace, in site :
https://libyanwomensplatformforpeace.wordpress.com(/consulté le :24/11/2020, a : 20 :54)